ورقة حقائق

المرأة في القضاء المصري

مقدمة:

دخول المرأة الهيئات القضائية هو ارتباط وثيق الصلة بأهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على " التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

أما دستور 2014 فقد نص في مادته (11) على :
" تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات الهيئات القضائية....."

بالأرقام .. المرأة والقضاء :

تعيين أول قاضية مصرية عام 2003 حين أصبحت تهاني الجبالي نائبة رئيس المحكمة الدستورية، وهي أعلى جهة قضائية في مصر.

تعيين 66 قاضية عبر ثلاث دفعات منفصلة الأولى عام 2007 و الثانية في 2008 و الثالثة في 2015 موزعات حاليا على محاكم الجمهورية تم اختيارهن جميعًا من عضوات النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وليس بالطريق التقليدي من بداية السلم القضائي.

نقل 11 قاضية قاضية للعمل بالنيابة العامة لمدة تبدأ من أول سبتمبر عام 2021 حتى 30 سبتمبر عام 2022.

دخلت المرأة المصرية لأول مرة مجلس الدولة في 3 أكتوبر 2021 بعد قرار من رئيس الجمهورية بتعيين 48 قاضية بوظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) بمجلس الدولة كل من عضوات هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية، وتعيين 50 قاضية بوظيفة نائب بمجلس الدولة كل من عضوات هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية.

يُصدر المركز المصري لحقوق المرأة هذه المطبوعة في إطار فوز المركز **بجائزة "المساواة بين الرجل والمرأة لعام 2021"** بدعم من السفارة الفرنسية و المعهد الثقافي الفرنسي بالقاهرة.

إحصاءات:

لا يزال يتسم وصول النساء للقضاء بكافة أشكاله بالبطء، مقارنة بالدول العربية، حيث احتلت تونس مقدمة الدول العربية في وصول النساء للقضاء خلال عام 2018 واحتلت القاضيات في تونس نسبة 46%، والمغرب 24%، والأردن 22%، وفلسطين 18%، والسودان 15%.

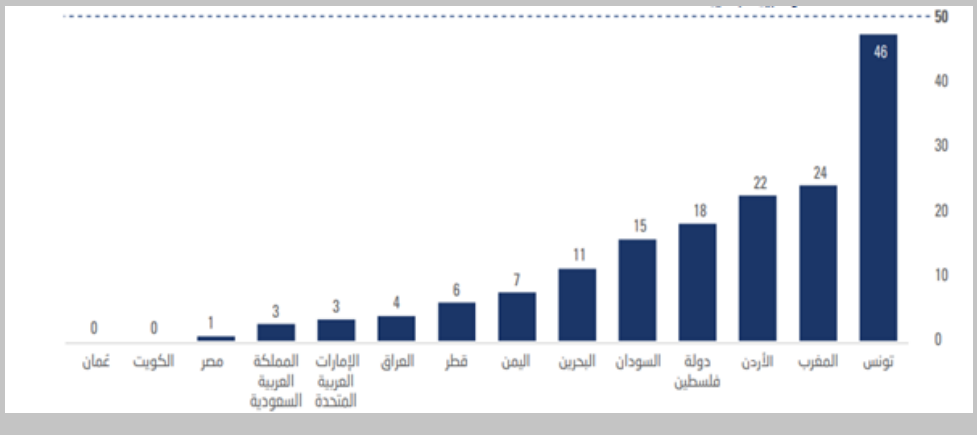

إشكاليات وصول النساء للهيئات القضائية

- ضعف تمثيل المرأة فى القضاء بشكل عام، وعدم تواجدهن مطلقًا فى النيابة العامة والقضاء الإداري، إلا أن تواجد المرأة يبرز بقوة فى هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة، حيث يبلغ عددهن في النيابة الإدارية 1980 عضوة، بإجمالي نسبة 43% من إجمالي عدد الأعضاء، بخلاف 670 عضوة بهيئة قضايا الدولية، بإجمالي نسبة تصل إلى 20% من إجمالي عدد الأعضاء، فضلا عن ثلاث قاضيات بالمحكمة الدستورية العليا.
- بالرغم من النص الدستوري على حق النساء التعيين في الهيئات القضائية إلا أن الأمر دائما مرهون بقرارات رئيس الجمهورية، بتجاهل تام للمواد الدستورية.
- أن وصول النساء للهيئات القضائية يكون من خلال نقلهن من هيئة إلى أخرى وليس التعيين بالطريق الطبيعي ألا وهو الاختيار بين خريجي كليات الحقوق والقانون على قدم المساواة.

توصيات:

أن يعتمد وصول النساء للهيئات القضائية على المسار الطبيعي من خلال تعيين خريجات كلية الحقوق، كما يتم مع الذكور.

أن يتم ترجمة النصوص الدستورية والقانونية على أرض الواقع دون انتظار لقرارات رئيس الجمهورية.

#حملة_أنا_مش_كمالة_عدد

يُصدر المركز المصري لحقوق المرأة هذه المطبوعة في إطار فوز المركز **بجائزة "المساواة بين الرجل والمرأة لعام 2021"** بدعم من السفارة الفرنسية و المعهد الثقافي الفرنسي بالقاهرة.